كلمة ونص

أنصفوا المعلم

عبير صيموعة

قضية لم نتناولها بشيء من الجدية ولم نعطها يوماً حقها وهي قضية المعلم رغم أنه الملف الأكثر أهمية والذي بات من الضروري فتحه بجدية ومعاملته بإنصاف، ولو نظرنا إلى حقيقة الأمر لوجدنا أن الواقع أصبح كارثياً بكل ما تعنيه الكلمة من أبعاد، ولا ندري من أوصل ملف التعليم والقائمين عليه إلى حافة الهاوية وسمح بالتطاول على كثير من المدرسين وانتهاك قدسية رسالتهم.

هل هي القوانين والأنظمة التي تم إصدارها من الجهات المعنية أم الانحلال الأخلاقي الذي بات السمة الغالبة في مجتمعنا بعد أن بات المعلم يتعرض للإهانة والشتم والضرب من دون أي رادع أخلاقي سواء من الطلاب أنفسهم أم من ذويهم، رغم أن التعليم بحد ذاته رسالة تربوية، ولم نعد نستهجن ما نسمعه من قصص هنا وهناك عما يعانيه كثير من المعلمين أثناء تأديتهم رسالتهم التربوية من تمرد لبعض الطلبة وتجاوز بعض الأهل حدود الأدب والأخلاق في تعاطيهم مع قضايا أبنائهم.

ليبقى السؤال الأكثر إلحاحاً كيف نرقى بالعملية التربوية وننصف القائمين عليها لكي نضمن أجيالاً متعلمة منفتحة قادرة على مواجهة الواقع بجميع مظاهره، وتغيير السلبي منها وإظهار الإيجابي؟؟ وما الخطوات التي يجب أن تتخذها الجهات المعنية لضمان كرامة المعلم وتحفيزه على أداء رسالته الأكثر قداسة.

سأل أحد الصحفيين إمبراطور اليابان عن سبب تقدم اليابان في هذا الوقت القصير فأجاب قائلا اتخذنا الكتاب صديقاً بدلاً من السلاح وأعطينا المعلم راتب وزير وحصانة دبلوماسي وجلالة إمبراطور!

ونحن بدورنا نسأل لماذا لا يتم العمل على رفع شأن المعلم وصون كرامته وتحسين مستوى معيشته وهو صمام الأمان في تنشئة الأجيال واللبنة الأساسية في إعادة إعمار البشر قبل الحجر؟

روسيا تقدم منحاً خاصة للكليات الطبية وترفع عدد المنح إلى ٤٥٠ منحة سنوياً

استثناء طلاب كفريا والفوعة من شرط المدة للتحويل وتغيير القيد

فادي بك الشريف

كشفت معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي الدكتورة سحر الفاهوم لـ«الوطن» أن روسيا وافقت على تقديم منح خاصة للكليات الطبية في سورية التي تشمل الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة، موضحة بأن عدد المنح المقررة يقدر بنحو ٢٠ منحة لطلاب هذه الكليات، مع الإشارة إلى أن هذه المنح تقدم للمرة الأولى في سورية عن طريق روسيا. وأشارت الفاهوم إلى أن الاتفاق تم خلال الزيارة الخاصة التي أجراها وفد ضم وزيري التعليم العالي الدكتور عاطف النداف والتربية الدكتور هزوان الوز ورئيس جامعة دمشق الدكتور حسان الكردي إلى روسيا منذ أيام، والتي أدت إلى نتائج مثمرة تنعكس إيجاباً على واقع الإيفاد.

كما بينت معاون وزير التعليم العالي أن روسيا وافقت أيضاً على زيادة عدد المنح لتصبح ٤٥٠ منحة سنوياً للطلاب السوريين الموفدين إليها بمن فيهم الطلاب المتميزون في سورية، ضمن إطار اتفاقيات التبادل الثقافي بين البلدين. وأوضحت الفاهوم أن هناك دراسة لرفع رواتب الموفدين داخلياً، إضافة إلى وجود دراسة لزيادة عدد المعيدين والموفدين داخلياً، علما أن العدد حالياً يتجاوز ١٠٠٠ معيد ضمن الجامعة أو الموفدين إلى الجامعة من عدة جهات، كما لفتت معاون الوزير إلى أن وزارة التعليم العالي بصدد إصدار الإعلان عن بعثات داخلية قريباً، وكل ذلك ضمن إطار اهتمام الوزارة بالموفدين وتقديم مختلف الدعم اللازم.

في سياق آخر استثنى مجلس التعليم العالي طلاب بلدتي كفريا والفوعة من شرط المدة للتحويل وتغيير القيد للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، على أن تستمر الجامعات بإبقاء الطالب الذي حول أو غيّر قيده إليها إلى الجامعة شرطياً بناء على تعهد خطي وعلى مسؤولية الطالب الشخصية ولا يمنح أي وثيقة عن وضعه الجامعي من هذه الجامعة قبل التقدم بالوثائق.

وقال رئيس جامعة حلب الدكتور مصطفى أفيوني لـ«الوطن» إنه تم السماح لطلاب جامعة حلب المستضافين في الجامعات الأخرى بالعودة إلى جامعتهم الأساسية في الفصل الثاني للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ إذا رغبوا في ذلك وعدم مطالبة طلاب السنة الأخيرة بإعادة المقررات المتماثلة التي سبق أن تقدموا بها ونجحوا فيها في الجامعات المضيفة، مضيفاً: إن هذا القرار أصبح ساري المفعول وطبق في هذا الفصل، بحيث لم يجبر الطلاب على عودتهم، منوهاً بأن عدد طلاب حلب المستضافين في الجامعات الأخرى يقدر بـ٣٥ ألف طالب وطالبة، وأن أي قرار يتخذ في حينه بعد انتهاء الامتحانات.

كما وافق مجلس التعليم العالي على إقامة دورة امتحانية للمقررات غير المتماثلة لطلاب السنوات الأخيرة في برامج التعليم المفتوح في جامعتي حلب والفرات المستضافين في الجامعات الأخرى في نهاية العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، حيث قال أفيوني: إن موعد الدورة يتحدد من الجامعات وذلك بعد انتهاء امتحانات الفصل الثاني.

الفاهوم لـ«الوطن»: دراسة لرفع رواتب الموفدين داخلياً ولزيادة عدد المعيدين

أفيوني: لا إجبار في عودة طلاب حلب إلى جامعتهم الأم

بنك بيبلوس سورية ش.م.م

مصرفك مدى الحياة

رأس المال المدفوع: ٦،١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية

الشعلان - شارع أمين لطفي الحافظ - تلفون: 9292 ٠١١ ,فاكس: ٣٣٤٨٢٠٥ ٠١١, ص.ب. ٥٤٢٤, دمشق - سوريا.

النتائج المدققة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

خاص بشركات مساهمة و فروع الشركات الأجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي بنك بيبلوس سورية ش.م.م

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك بيبلوس سورية ش.م.م ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016، وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2016 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الهامة في التدقيق

الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب تقديرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وخلال تكوين الرأي حولها، وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وفيما يتعلق بكل أمر من الأمور المذكورة أدناه، تم تقديم وصف للكيفية التي عالج بها تدقيقنا ذلك الأمر ضمن ذلك السياق.

لقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا المذكورة في فقرة مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. بناءً على ذلك، تضمن تدقيقنا القيام بإجراءات مصممة للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات التي قمنا بها لمعالجة الأمور المذكورة أدناه، الأساس لرأينا حول البيانات المالية المرفقة.

الأمور الهامة في التدقيق	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالج تدقيقنا الأمور الهامة في التدقيق
مخصصات متنوعة	نظراً لطبيعة الأصل البنكية يعتبر التقاضي شائع ويمكن أن يحدث في حال كان البنك مدعي أو مدعى عليه وذلك خلال الأنشطة الاعتيادية للبنك. لدى البنك سياسات وإجراءات للتعامل مع مثل هذه الدعاوي القضائية. إن تحديد النتائج المتوقعة وعدم اليقين حول الأحكام النهائية للقضايا المختلفة، وتحديد مبالغ التسوية، إن وجدت، وتكوين المخصصات المتعلقة بها، يخضع الحكم الشخصي ولذلك يعتبر أمراً مهماً في التدقيق (يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم 17). قامت إدارة البنك بتقدير مدى تأثير الأخطار المحتملة والمطالبة التي من الممكن أن تواجه البنك على الأرصدة المتوقع عليها بسبب الظروف الحالية. إن الاعتراف والقياس للمخصصات المذكورة والإفصاحات المتعلقة بها تتطلب قراءة كبيرة من الاجتهاد.	تضمنت إجراءات تدقيقنا تقييم التقديرات والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة، بالإضافة إلى مراجعة تفصيلية للتقييم المعد من قبل الإدارة والمستند في الاستشارات القانونية الخارجية المتعلقة بهذه المطالبات. وكذلك التحقق من معقولية المخصصات المحتسبة وتقديرات الإدارة، كما قمنا بالأخذ بعين الاعتبار إفصاحات البنك المتعلقة بالمخصصات والتزاماته الطارئة للمطالبات القضائية والتعاقدية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم مدى كفاية وملائمة الإفصاحات المتعلقة بتطبيق الاجتهاد في تقدير المخصصات والمخاطر المحتملة.

اسم الزميل محمد زهير سعيد تبناوي رقم الترخيص / 11/111 /

رقم ٣٢٩٨

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي بنك بيبلوس سورية ش.م.م (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

الأمور الهامة في التدقيق (تتمة)

الأمور الهامة في التدقيق	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالج تدقيقنا الأمور الهامة في التدقيق
مخصص انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية	إن تحديد مخصصات انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية يخضع للحكم الشخصي بسبب استخدام الاجتهاد والتقديرات من قبل الإدارة واستخدام طرق معقدة في الاحتساب. تقوم الإدارة بتحديد مخصصات الانخفاض في قيمة التسهيلات بناء على هذه التقديرات والاجتهادات ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) والقوانين المعمول بها ذلك. وفقاً لذلك، فإن القروض والسلف قد تكون مدرجة بقيمة مختلفة عن قيمة المبلغ التقديرية الممكن استردادها. وبناء عليه، تم اعتبار تحديد انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية أمراً مهماً في التدقيق. تقدم الإفصاحات 6 و17 و35.2 حول البيانات المالية تفاصيل أكثر حول هذا الأمر.	تضمنت إجراءات تدقيقنا، من بين الإجراءات الأخرى، اختبار عينات من التسهيلات الائتمانية بناء على حكمنا، وتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة على هذه التسهيلات. كما قمنا أيضا بإجراءات تحليلية على المحفظة الائتمانية، ومراجعة احتساب المخصصات بناء على فرضيات الإدارة والقوانين، وقمنا بتقييم مدى كفاية هذه المخصصات. قمنا أيضا بتقييم ما إذا كانت خسائر انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية قد حددت بطريقة معقولة وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية والقوانين النافذة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالموافقة والتسجيل والمتابعة والنمو في التسهيلات الائتمانية، وذلك المتعلقة بالحساب المخصصات الائتمانية، وكذلك تقييم مدى فعالية الإجراءات الهامة المتبعة في تحديد الانخفاض. قمنا أيضاً بمراجعة اختبارات الجهد على المحفظة الائتمانية وتقييم معقولية التقديرات والفرضيات المستخدمة من الإدارة. كما قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات المقدمة من الإدارة في البيانات المالية تعكس بشكل كاف مدى تعرض البنك لمخاطر الائتمان.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2016

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2016، خلاف البيانات المالية وتقريرنا حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق هذا.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتحصر في قراءة المعلومات الأخرى عند توفرها، وعندالقيام بذلك نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى متعارضة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو تبدو بأنها خاطئة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفون بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى الإدارة النية في تصفية البنك أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي بنك بيبلوس سورية ش.م.م (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانةً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكلٍ فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للإجراءات الرقابية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأصل التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل الى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود شك جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكلٍ يحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين عدة أمور، بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وأننا نتواصل معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الاحترازية إن لزم الأمر.

من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة، الأمور التي نحدد أنها الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، وبالتالي تم تضمينها في تقريرنا ضمن الأمور الهامة في التدقيق. نقوم بتوصيف هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحُل الأنظمة والقوانين دون الإفصاح العلني عن أي منها، أو في الحالات النادرة جداً، عندما نرى أن الأمر لا ينبغي أن يتم عرضه في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يُتوقع أن تزيد عن المنافع المتحققة للمصلحة العامة من هذا الافصاح.

أمور أخرى

إن البيانات المالية لبنك بيبلوس سورية ش.م.م للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 قد تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات مستقل آخر، والذي أصدر تقريراً غير متحفظ حول تلك البيانات المالية بتاريخ 31 آذار 2016.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام البنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

محمد زهير تبناوي

دمشق – الجمهورية العربية السورية
30 آذار 2017